

جذور حرب اليمن في المستقبل

ترجمات أبعاد

للنصف الأول من شهر سبتمبر 2023

ترجمة خاصة



اقرأ في التقرير

- بنور حروب اليمن في المستقبل
- تقرير من اليمن: مصير الأطفال
- أزمة اليمن: الصراع المدمر والأمل الهش
- السلام في اليمن؟ السعودية تستضيف الحوثيين المدعومين من إيران لإنهاء عقود من الحرب
- المهاجرون الإثيوبيون عالقون في اليمن في ظل توقف جهود عودتهم إلى بلادهم

ترجمات من شيبا انتلجنس

- منطقة عازلة بين السعودية واليمن تمهد الطريق لإنهاء الحرب
- إيران تسعى لإقناع موسكو بضم الحوثيين إلى مجموعة العمل الروسية الإرترية
- هل قام الحوثيون باختراق الاتصالات البحرية لتقديم معلومات مضللة؟
- الإمارات تسرع بصمت في أعمال البنية التحتية لمدرج طيران على جزيرة عبد الكوري في اليمن

بذور حروب اليمن في المستقبل

جريجوري دي جونسون



معهد دول الخليج
العربية في واشنطن



بصرف النظر عن كيف ومتى سينتهي الصراع الدائر حاليًا في اليمن، فإن ظاهرة الجنود الأطفال لن تختفي بسهولة .

في عام 2020، التقط المصور اليمني علي السنيديار لحظة لخصت أهوال الحرب الحالية في اليمن إلى جانب المخاوف بشأن الحروب في المستقبل. تُظهر الصورة، التي التقطت في صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون، صبيين صغيرين يحملان بنادق على أكتافهما، ويمران بجانب صبي صغير آخر يحمل حقيبة مدرسية. أخذت اللقطة للطفل الجندي الأصغر وهو ينظر من أعلى كتفه إلى تلميذ، كما لو كان يراقب اختفاء ما كان ينبغي أن يكون مستقبله.

الأطفال الذين يحملون البنادق ليسوا ظاهرة جديدة في اليمن. على مدى قرون، كان الصبيان الصغار، الذين تتراوح أعمارهم عادة ما بين 12 و15 سنة، يحملون السلاح لحماية عائلاتهم أو للدفاع عن أراضي القبيلة. ولكن ما

يحدث في اليمن الآن هو شيء مختلف تمامًا وأكثر إزعاجًا. لا يكتفي الأطفال بالانضمام لمجموعات الدفاع الجماعي المحلية. بل أصبحوا بدلاً من ذلك هدفًا للتجنيد، فيتم تدريبهم وتحويلهم في نهاية المطاف إلى جنود. ويتم في اليمن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية كما يجري تمجيد الجنود الأطفال الذين تنتجهم هذه العملية.

وبصرف النظر عن كيف ومتى سينتهي الصراع الدائر حاليًا في اليمن، فإن ظاهرة الجنود الأطفال لن تختفي بسهولة. سوف تؤثر هذه المشكلة على اليمن والدول المجاورة لعقود قادمة. فهؤلاء الجنود الأطفال هم بذور حروب اليمن في المستقبل.

توصل تقرير حديث للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كتبتة أنا وآخرون، إلى أن جميع الأطراف في اليمن – المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والحوثيون والحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والمليشيات – يتحملون مسؤولية تسليح الأطفال وتحريضهم وإرسالهم للقتال. لكن يُعدّ الحوثيون – إلى حد بعيد – أكبر الجهات التي لديها جنود أطفال في اليمن.

وتشير معظم التقارير – بما في ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول “الأطفال والنزاع المسلح”، وتقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي والمعني بالشأن اليمني، والتقارير التي أعدتها مجموعة الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين التابعة للأمم المتحدة والتي تم حلها الآن- إلى أن الحوثيين مسؤولون عن أكثر من ثلثي الجنود الأطفال في اليمن. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التاريخ الحديث، ويجادل الحوثيون بأن جزءًا منه ناجم عن الضرورة العسكرية، لكن ذلك كله متعمد.

في ثمانينيات القرن الماضي، أنشأت الجماعة التي أصبحت تُعرف باسم الحوثيين معسكرات صيفية في المرتفعات الشمالية في صعدة. كان الهدف الظاهري من هذه المعسكرات هو تعليم الجيل الصاعد المبادئ الأساسية للمذهب الزيدي، وهي الطائفة الشيعية السائدة في شمال اليمن. فبالرغم من كل شيء، حكم الأئمة الزيديون شمال اليمن معظم الألفية الماضية إلى أن تمت الإطاحة بهم في عام 1962. لكن العقيدة الزيدية كانت تشتمل دائمًا على عنصر عسكري، والزيديون الذين أسسوا هذه المعسكرات الصيفية الأولى، بما في ذلك أفراد من عائلة الحوثي نفسها، أسسوا أيضًا التدريب العسكري.

استمر خريجو هذه المعسكرات الصيفية الأولى في تشكيل نواة حركة الحوثيين من عام 2004 إلى عام 2010، عندما حاربت المجموعة حكومة الرئيس علي عبد الله صالح آنذاك. خلال الصراع الحالي، الذي بدأ في عام 2014، دأب الحوثيون باستمرار على دفع الأطفال إلى الخطوط الأمامية، وخاصة في الحديدة وما حولها في عامي 2018 و2019، وفي مأرب في عامي 2020 و2021 كوسيلة لتعويض النقص في قواتهم. كما قام الحوثيون أيضاً بتجنيد الفتيات الصغار، واستخدامهن في زراعة الألغام الأرضية والطهي والتجسس.

يستخدم الحوثيون نهج الدفع والجذب لتجنيد الأطفال، ويعيدون بهذه العملية تشكيل المجتمع اليمني. أولاً، تقوم الجماعة باستغلال الفقر، وهو أكبر دافع لتجنيد الأطفال في اليمن في ظل الاقتصاد البائس في البلاد. عندما اندلعت الحرب في عام 2014، كان الريال اليمني يُتداول بسعر 250 ريالاً للدولار الواحد. أما اليوم وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون فيُتداول الريال بسعر 650 للدولار تقريباً. والرواتب لم تتغير بالنسبة للفئة القليلة التي ما تزال تتلقى رواتب، أما قيمة الريال الشرائية فقد انخفضت بشكل كبير للغاية.

وقد تسبب هذا في انعدام الأمن الغذائي للكثير من العائلات، وهو ما استغله الحوثيون عن طريق تقديم وعود بتوفير السلال الغذائية للعائلات التي تساهم بالجنود بما في ذلك الأطفال. خلاصة الأمر، أن الحوثيين يستخدمون المساعدات الإنسانية كسلاح.

وفي الوقت نفسه، تبخرت الفرص التعليمية في اليمن. فالمدرسون، الذين لا يتقاضى الكثير منهم أي رواتب لعدة أشهر، إن لم يكن على الإطلاق، فيتم دفعهم للانضمام إلى الميليشيات المسلحة، التي تعد أحد المجالات المتنامية القليلة في اليمن. وفي حالات أخرى، لم تتم إعادة بناء المدارس التي تعرضت للقصف. وما يزيد الطين بلة، وفقاً لمقابلات مع أشخاص على الأرض، فإن الحوثيين قد بدأوا بفرض ما يرقى لأن يكون ضريبة على الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس الحكومية. إن هذه المبالغ الإضافية، التي تبلغ حوالي 1000 ريال يمني شهرياً، كفيلة بثني بعض الأسر عن إرسال أولادها إلى المدارس. وإن لم ينجح هذا الأمر، فإن الحوثيين القائمين على التجنيد موجودون هناك أيضاً للهمس في آذان أولياء الأمور بأنه بدلاً من دفع الرسوم

المدرسية، فإن الأسر قد تتلقى المال وتدافع عن اليمن فقط إذا انضم أطفالهم للقتال.

وفي أبريل/نيسان 2022، وبالتزامن مع الهدنة الوطنية، وقع الحوثيون اتفاقيةً مع الأمم المتحدة تلزم الجماعة بالتوقف عن تجنيد الأطفال. وعلى الرغم من هذه الاتفاقية، توصل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالشأن اليمني إلى أن الحوثيين “مستمرون في التلقين العقائدي والتجنيد، وفي بعض الحالات، التدريب العسكري للأطفال في المعسكرات الصيفية”. وفي الحقيقة، يزيد الحوثيون بعدة طرق من جهودهم المبذولة لتجنيد الأطفال وتدريبهم.

تحتوي الكتب المدرسية الحوثية فصولاً حول الأطفال “الشهداء”، الذين حاربوا وماتوا في الحرب الحالية. وغالبًا ما تنتشر في شوارع صنعاء ومدن الشمال الأخرى ملصقات للجنود الأطفال على جدران المحلات التجارية. أما الزامل، وهو الشعر الشعبي الذي غالبًا ما تعرضه محطة الإذاعة التي تخضع لسيطرة الحوثيين، فيقوم على تعظيم وتمجيد الأطفال الذين “ضحوا” بأنفسهم للدفاع عن اليمن.

هذا هو مستقبل اليمن: يتم تلقين الصبيان والفتيات عقائديًا، والكذب عليهم، والتلاعب بهم ليحملوا السلاح. هؤلاء الصبيان والفتيات هم الذين سيخوضون حروب اليمن القادمة.

يوجد نسخة مترجمة في الموقع نفسه

[https://agsiw.org/ar/the-seeds-of-yemens-future-wars-
/arabic](https://agsiw.org/ar/the-seeds-of-yemens-future-wars-/arabic)

تقرير من اليمن: مصير الأطفال

فاطمة تانيس



وجدت ماليا قاسم محمود نفسها في مستشفى الثورة في تعز، تطلب المساعدة للمرة الثالثة بسبب سوء التغذية الحاد الذي يؤثر على أسرتها. قبل عامين، كان ابنها الأكبر يعاني من سوء التغذية الحاد، تعافى لكن نموه توقف، حيث تقول إن الطفل البالغ من العمر 6 سنوات أصغر بكثير من الأطفال الآخرين الذين هم في سنه.

وبعد مرور عام، اضطرت إلى دخول المستشفى بسبب سوء التغذية. كان طفلها البالغ من العمر عاما واحدا، مستلقيا يرتجف بين ذراعيها، وبشرته صفراء اللون، غير قادر حتى على فتح فمه بينما حاولت والدته إطعامه معجون البروتين.

وتضيف قائلة: "في معظم الأيام لا يمكننا الحصول إلا على الماء والطحين وأنا من يصنع العجين وهذا ما نأكله". لا يمكننا تحمل المزيد، ولم نتلق أي مساعدات خلال الحرب".



طفل يعالج من سوء التغذية في قسم حديثي الولادة في مستشفى الصداقة في عدن، اليمن. تمتلئ الوحدة بالأطفال حديثي الولادة الذين يولدون بمضاعفات بسبب سوء التغذية. ويقول الأطباء إنهم لا يملكون ما يكفي من المعدات أو الأسرة لعلاج عدد الأطفال.



أخصائية تغذية (يسار) تفحص طفلة تبلغ من العمر 9 أشهر تعاني من الجفاف في مستشفى الثورة في تعز، اليمن، حيث تحسنت حالة الطفلة منذ وصولها إلى العيادة. هذه الأسرة هي من بين ما لا يقل عن 20 مليون شخص في اليمن يحتاجون إلى مساعدات غذائية في خضم ما تسميه الأمم المتحدة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

في عام 2014، أطاح المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران بالحكومة المدعومة من السعودية. سيطروا على أجزاء من اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء ونصف تعز، مما أشعل حرباً أهلية. وتقدر الأمم المتحدة أن الصراع في اليمن تسبب في مقتل أكثر من [377 ألف](#) شخص، معظمهم بسبب الجوع ونقص الرعاية الصحية.



رجل يمشي داخل مقبرة حيث توجد قبور للأشخاص الذين ماتوا خلال الحرب. وتقدر الأمم المتحدة أن الصراع في اليمن تسبب في مقتل أكثر من 377,000 شخص.

وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، تعاني 1.3 مليون امرأة حامل أو مرضعة وما يقرب من نصف أطفال اليمن دون سن الخامسة – حوالي 2.2 مليون طفل – من سوء التغذية الحاد.

وفي هذا السياق: تقول الدكتورة منال عبد الحليم، التي ترأس قسم حديثي الولادة في مستشفى الصداقة في مدينة عدن الساحلية، لـ شبكة NPR إنهم لا يملكون ما يكفي من المعدات أو الأسرة للتعامل مع عدد الأطفال الخدج المصابين بفقر الدم ومشاكل أخرى لأن الأمهات غير قادرات على تناول ما يكفي من الطعام.



الدكتورة منال عبد الحليم تمشي في وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في مستشفى الصداقة في عدن.

في وحدة العناية المركزة للأطفال حديثي الولادة الذين يولدون بمضاعفات بسبب سوء التغذية، سحبت ممرضة ملاءة على طفل توفي للتو، حيث أبلغ المستشفى والديه اللذين لم يكونا هناك.



توفي طفل مولود لأم تعاني من سوء التغذية الحاد بسبب المضاعفات.

"هذا المشهد يتكرر كثيرا"، هكذا قالت منال عبد الحليم. "ربما استخدمت الأسرة جميع مواردها للمجيء إلى هنا في المقام الأول للحصول على العلاج، ولكنها لن تكون قادرة على تحمل تكاليف المجيء مرة أخرى. في كثير من الأحيان يتعين علينا الاعتناء بالدفن في المستشفى بدونها".

هذا هو الواقع في اليمن منذ سنوات. وقد أدت محادثات السلام والتقدم الدبلوماسي إلى تباطؤ القتال وأنعشت الآمال في أن الحرب قد تنتهي. لكن في العام الذي انقضى منذ وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة في عام

2022، قالت منال عبد الحليم إن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية أو دخول المستشفى بسبب سوء التغذية لم ينخفض. وقال الأطباء ومنظمات الإغاثة المحلية ل NPR إنه لم يكن هناك ما يكفي من المساعدات الدولية القادمة.

وفي مخيم مؤقت للنازحين داخليا في عدن، أخبرني الناس أنهم لم يتلقوا مساعدات إنسانية منذ أكثر من عام - باستثناء مرة واحدة خلال شهر رمضان في أبريل/نيسان 2023. يحاول العديد من الرجال العثور على عمل، ولكن في ظل اقتصاد مدمر، لا تستطيع العديد من العائلات تحمل تكاليف تناول الطعام إلا مرة واحدة في اليوم. تحدثت إلى العديد من العائلات التي قالت إن أطفالها غالبا ما يذهبون إلى الفراش جائعين.

"الوضع الإنساني خطير جدا في جميع أنحاء البلاد في ظل وجود أكثر من 20 مليون شخص محتاج، ربما نقدم الغذاء لحوالي 10 ملايين شخص ونصف المليون"، هكذا علق بالقول ديفيد غريسلي، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، ومقره في صنعاء.

"نحن نمول حاليا نسبة 29٪ من متطلباتنا لهذا العام. لقد طرحنا مطالبا بقيمة 4.3 مليار دولار". "ويعد هذا بالفعل الحد الأساسي لمقدار المساعدة التي يمكن تقديمها."



فرت وفاء إبراهيم علي، البالغة من العمر 19 عاما، من الحرب في الحديدة وتعيش الآن في مخيم للنازحين في عدن.



مخيم النازحين الذي تعيش فيه وفاء، حيث لم تتلق أسرتها أي مساعدات غذائية منذ عام.

وتساهم الولايات المتحدة والدول الأوروبية كالمعتاد، وفقا لغريسلي. ولكن كان هناك انخفاض في التبرعات من دولتي الخليج اللتين شاركتنا بشكل مباشر في الصراع - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وقال غريسلي: "على سبيل المثال، الإمارات ليست في وضع يسمح لها الآن بالمساهمة، على الرغم من أنها فعلت ذلك قبل عامين". "كما أن المساهمات القادمة من المملكة العربية السعودية أقل قليلا مما كانت عليه في الماضي. وهنا تكمن مشكلتنا الأساسية الآن من حيث التمويل".



منظر لمدينة عدن الساحلية، العاصمة المؤقتة لليمن. ومما يفاقم المشكلة الإنسانية هناك الصراع الذي لم يتم حله، والذي يقطع أجزاء من البلاد عن الوقود والماء والغذاء والدواء.

طلبت شبكة NPR تعليقا من وزارتي خارجية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولم يرد رد من السعودية، في حين تلقينا البيان التالي من مسؤول إماراتي.

"لا تزال دولة الإمارات ملتزمة بتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية الحيوية للشعب اليمني من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وتشمل المبادئ التوجيهية لهيئة الإمارات للتنمية تعظيم الأثر وضمان الكفاءة لأموالها المانحة، وتحقيقا لهذه الغاية، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدة في اليمن من خلال منظمات مثل الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية".

وفي أغسطس/آب، تعهدت السعودية بتقديم حزمة 1.2 مليار دولار شملت مساعدات غذائية للحكومة اليمنية، التي لديها قدرة محدودة على توزيع الغذاء أو توفير الخدمات الأساسية الأخرى.

وفي حين أن النقص في المساعدات هو أحد الدوافع الرئيسية للأزمة الإنسانية، فإن الصراع الذي لم يتم حله هو المحرك الآخر. لا يزال اليمن مقسما بين الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون والأراضي التي يسيطر عليها التحالف السعودي، في ظل نقص الوقود وتقييد الوصول إلى الضروريات مثل المياه والغذاء والدواء في العديد من المناطق.



اليمن هي واحدة من أكثر دول العالم ندرة في المياه، وقد تفاقمت هذه المشكلة في تعز حيث تم استخدام المياه كسلاح في الحرب. يتم إرسال الأطفال للبحث عن الصهاريج والحاويات المههلة بحثا عن أي مياه متبقية.

ويتفاقم هذا الوضع بشكل خاص في تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن، والتي كانت على الخطوط الأمامية طوال الحرب. تنقسم المدينة إلى نصفين، في ظل وجود قوات الحوثيين من جهة والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة من جهة أخرى. كما أن تعز مليئة بالألغام الأرضية. حتى المياه تم استخدامها كسلاح خلال النزاع، حيث تقع معظم أحواض المياه على الجانب الحوثي، في حين أن معظم سكان المدينة مكتظين بكثافة على الجانب الحكومي.

وفي ذات السياق، قال الدكتور عبد القوي درهم، رئيس قسم التغذية في مستشفى الثورة، إن معظم الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في تعز والمناطق المجاورة لا يستطيعون حتى الحصول على العلاج بسبب حواجز الطرق ونقص وسائل النقل.

وقال إن لديهم مشكلة خطيرة أخرى: هي أن المستشفى ليس نظيفا، وليس لديهم ما يكفي من إمدادات الصرف الصحي، ولا توجد وزارة صحة عاملة

للإشراف على الأمور، كما أن العديد من المرضى تنتقل لهم العدوى في المستشفى.



غرفة شاغرة في قسم التغذية في مستشفى الثورة في تعز.

لا تستطيع الأسر التي تعاني من سوء التغذية الحاد الوصول دائما إلى هذه المرافق بسبب حواجز الطرق ونقص وسائل النقل، ولا تملك المرافق دائما المعدات اللازمة لتوفير العلاج لأولئك الذين يصلون إليها.

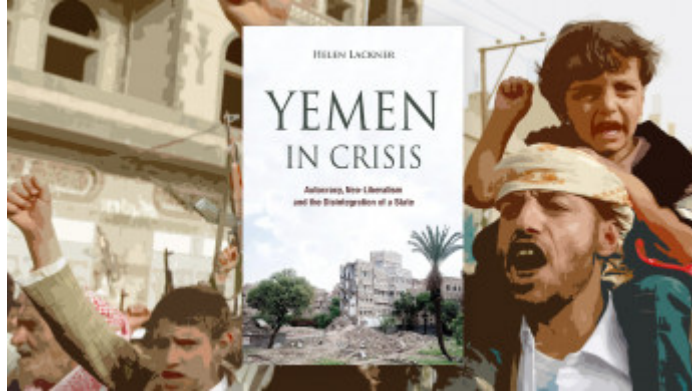
وقال درهم: "وفي ظل هذا الوضع، لا نحتفظ بأي شخص أكثر من أسبوع [لتقليل خطر الإصابة بالعدوى المكتسبة من المستشفى]، وهو في كثير من الأحيان وقت غير كاف للتعافي من سوء التغذية".

وفي هذا السياق، قال ديفيد غريسلي: "أحد مخاوفي الرئيسية هو أماكن مثل تعز التي لم تشهد هذا النوع من الفائدة التي قدمتها الهدنة الفعلية للسكان الآخرين في البلاد"، "أنا قلق بشأن ذلك من وجهة نظر أكبر، لأننا نريد أن يكون للجميع مصلحة في السلام وأن يؤمنوا بأن السلام سيكون مفيدا لهم".

<https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2023/09/14/11964208/theres-a-glimmer-of-hope-on-yemens-war-front-yet-children-76-are-still-dying-of-hun>

أزمة اليمن: الصراع المدمر والأمل الهش

هيلين لاكنر



تكشف هيلين لاكنر جذور الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تهدد بقاء الدولة وشعبها.

عاشت هيلين لاكنر في اليمن لمدة خمسة عشر عاما تعمل في مجموعة من الأنشطة، ولكن في الغالب كمستشارة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الريفية.

أتيحت الفرصة للعربي الجديد للتحدث إلى لاكنر ومناقشة كتابها "أزمة اليمن: صراع مدمر، أمل هش"، الذي نشر مؤخرا في طبعة محدثة جديدة. ويتضمن الكتاب وصفا واسعا للأبعاد الدولية للصراع في اليمن، والذي تعتبره المؤلفة "حربا دولية".

وفي استعراض كتابتها عن الفترة التي سبقت الانتفاضة ضد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في عام 2011، تشير لاكنر إلى أنه "بالنسبة للأطراف الخارجية، لم يكن اليمن أولوية في حد ذاته، بل كان بيدقا في لعبة أوسع".

ويمكن القول إن هذا كان هو الحال أكثر خلال العقد الماضي، ولكن ليست هناك حاجة للمحالة لتبني مثل هذا المنظور الضيق، حيث أن التركيز الرئيسي لتحليل لاكنر في أزمة اليمن هو اليمن نفسه.

وتضيف لصحيفة العربي الجديد إن همها الرئيسي هو "اليمن واليمنيين، ومحاولة جعل العالم يهتم بهم".

وبتجاوزها العرض المعتاد للبيانات الرئيسية التي توثق عدم الحصول على الغذاء وانتشار الأمراض في اليمن، تقدم لاكنر تقييما نقديا لدور القطاع الإنساني في البلاد.

وهكذا، تكرر عدة فصول لوصف المسار التاريخي لليمن، ودور القبيلة ونخب الدولة في المجتمع، وصعود الحوثيين، والانفصالية الجنوبية.

تتمتع لاكنر بخبرة مباشرة في تاريخ الجنوب الحديث، حيث عاشت لمدة خمس سنوات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، المعروفة أيضا باسم اليمن الجنوبي، قبل توحيد اليمن في عام 1990.

وعند النظر سابقا، تشرح لاكنر لـ The New Arab أنه "في ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن العشرين، ربما كان الحماس للوحدة أقوى في الجنوب مما كان عليه في الشمال".

وفيما يتعلق بالوضع الحالي في الجنوب، تعتقد لاكنر أنه من المهم أن نضع في اعتبارنا أن المجلس الانتقالي الجنوبي، برئاسة عيدروس الزبيدي وبدعم من الإمارات، "لا يمثل سوى جزء صغير واحد" داخل المجموعة الانفصالية الجنوبية. كما تحذر من افتراض أن الهوية الجنوبية تعني دعم النزعة الانفصالية.

وفي مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب، الذي كتبه قبل انهيار الهدنة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين في نوفمبر 2022، أظهرت لاكنر بالفعل شكوكها بشأن الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، أشارت إلى أنه ربما كان التطور الأكثر تفاقولا في حرب اليمن منذ مفاوضات الكويت في عام 2016.

وفي حديثها إلى العربي الجديد، تحلل لاكنر الوضع الحالي. وتجادل بأنه "من الصعب جدا أن تكون إيجابيا بشأن صفقة ثنائية بين الحوثيين والسعودية" لأنها ستضفي الشرعية على الحوثيين ولكن "في الوقت نفسه من الصعب جدا أن تكون سلبيا تماما بشأنها بمعنى أنها ستقلل من القتال".

وتفيد التقارير أن قضايا الخلاف الرئيسية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين هي مصدر الأموال لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية اليمنيين وأفراد القوات المسلحة من جهة، وإعادة فتح مطار صنعاء وتخفيف الحصار السعودي على الحديدة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن هذه الموضوعات مهمة بالتأكيد، إلا أن لاكنر تركز على عنصر آخر حظي باهتمام أقل بكثير. وتوضح أن "النقطة الشائكة بين الحوثيين والسعوديين هي تحت أي عنوان سيوقع السعوديون اتفاقاً، حيث يصير السعوديون على أنهم وسطاء، بينما يصير الحوثيون على أنهم مشاركون".

هذه ليست مناقشة مجردة، ولكنها مناقشة يمكن أن يكون لها عواقب قانونية مهمة، حيث تشير لاكنر إلى أنه إذا وقع القادة السعوديون كمشاركين، فسيكونون أكثر عرضة للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، حيث قصفت السعودية، إلى جانب الإمارات، المدارس والمستشفيات بشكل عشوائي في اليمن أثناء النزاع.

وتوضح لاكنر أن العديد من العاملين في المجال الإنساني يعملون من خارج اليمن، ونادراً ما يغادر أولئك الذين يتواجدون في البلاد مقراتهم لزيارة مناطق أخرى بسبب مخاوف الأمم المتحدة المفرطة إلى حد ما بشأن أمن الموظفين.

وتحد سياسة "التحصين" هذه من قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدة وفهم الواقع على الأرض. علاوة على ذلك، تتبع القيود التي تفرضها الأمم المتحدة على حركة موظفيها نهجاً واحداً يناسب الجميع ولا يولي اهتماماً كبيراً للسياقات الأمنية المحددة في مناطق مختلفة من اليمن.

وتقول لاكنر لصحيفة العربي الجديد إن "التحصين" كان قراراً تم اتخاذه ويمكن إلغاؤه". وهناك مسائل أخرى سيكون حلها أكثر صعوبة.

وفي الكتاب، تشير لاكنر إلى أن هناك وعياً متزايداً بالحاجة إلى "التحول من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى نهج طويل الأجل وأكثر استدامة" في اليمن. ومع ذلك، فإن "إجراءات الأمم المتحدة لا تسهل العملية".

وأوضحت لصحيفة العربي الجديد أن بناء استثمار إنمائي دائم سيكون "تحسنا كبيرا وأكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل".

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن فصل دعم مشاريع التنمية المتوسطة أو الطويلة الأجل عن الحاجة إلى معالجة الأزمة البيئية في اليمن، والتي أصبحت بشكل متزايد محور تركيز لاكثر البحثي على مر السنين.

تتعدد أوجه الأزمة في اليمن، لكن ندرة المياه تكمن في جوهرها. في الكتاب، تشرح أنه في الدولة الواقعة في جنوب شبه الجزيرة العربية، "يتم استخراج ثلث المياه المستخدمة سنويا من طبقات المياه الجوفية الأحفورية غير المتجددة".

إن أزمة المياه ليست غير قابلة للحل ولكنها تتطلب استجابة محددة. وعندما سُئلت عن الطريقة المناسبة للمضي قدما، أجابت لاكثر لصحيفة العربي الجديد أن هناك حاجة إلى "نقل بعض المياه التي تذهب إلى ري بعض المحاصيل النقدية وإعادة توجيهها إلى الاستهلاك البشري".

ومن خلال القيام بذلك، ستظل المياه متروكة للزراعة، وسيكون هناك ما يكفي من المياه للناس. وتحذر لاكثر من أن البديل للتقاعس عن العمل هو التخلي المستمر بالفعل عن القرى بسبب نقص المياه.

يعد مستقبل اليمن مليء بالشكوك، حيث إن نتائج المحادثات السعودية الحوثية الجارية هي واحدة من أكثر المحادثات إلحاحا. تقول لاكثر لصحيفة العربي الجديد إنها لا تعتقد أن السياق الحالي لـ "لا سلام ولا حرب" يمكن أن يستمر لفترة أطول.

وتعتقد أنه من المرجح أنه بحلول الذكرى السنوية الأولى لانتهاء الهدنة، في غضون شهرين، "يجب أن يحدث شيء ما. إما أن تكون هناك بعض المحادثات الجادة أو أن القتال سيشتد".

وحتى لو توصل السعوديون والحوثيون إلى اتفاق شامل، فإن مثل هذه الصفقة لن تعني سوى احتواء الحرب، وليس حل الصراع.

لا يمكن لأي كتاب أن يجيب على ما يخبئه المستقبل لليمن، ومع ذلك، في عمل لاكثر، سيدد القارئ أساسا فكريا متينا لفهم هذا المستقبل.

<https://www.newarab.com/features/yemen-crisis-knife-edge-ceasefire-forces-fragile-hope>

السلام في اليمن؟ السعودية تستضيف الحوثيين المدعومين من إيران لإنهاء

عقود من الحرب

شانخيائيل ساركار

NEWS 18



قالت المملكة العربية السعودية يوم الخميس إنها تستضيف وفدا من المتمردين الحوثيين اليمنيين المدعومين من إيران لإجراء محادثات حول إنهاء الحرب الوحشية في البلد الفقير.

وأضافت مصادر متعددة إن شخصيات حوثية بارزة تحركت من العاصمة اليمنية صنعاء في أول زيارة علنية لها إلى السعودية الغنية بالنفط منذ أن بدأت الرياض قيادة تدخل عسكري في الدولة المجاورة في عام 2015.

وقال التلفزيون الرسمي السعودي إن المحادثات التي تأتي بعد أن زار فريق سعودي صنعاء في أبريل نيسان تهدف إلى "إيجاد حل سياسي شامل في اليمن".

وأضاف أن "المملكة تستضيف وفدا تفاوضيا يمثل المكون الحوثي اليمني، وتعتزم مواصلة المباحثات الرامية إلى إيجاد حل سياسي ووقف شامل لإطلاق النار والانتقال من مرحلة الصراعات إلى الاستقرار".

وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن الرياض "دعت وفدا من صنعاء لزيارة المملكة" لاستكمال المحادثات التي عقدت في العاصمة اليمنية في وقت سابق من هذا العام.

ولا يزال وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة واستمر ستة أشهر وانتهى في أكتوبر تشرين الأول الماضي صامدا إلى حد كبير، لكن التحركات نحو السلام كانت بطيئة منذ أن غادر الوفد السعودي صنعاء دون اتفاق قبل خمسة أشهر.

"سيتوجه الوفد إلى الرياض لمواصلة المشاورات مع الجانب السعودي"، هكذا علق بالقول الرئيس السياسي للحوثيين، مهدي المشاط، عبر وكالة أنباء سبأ التابعة للمتمردين. السلام كان ولا يزال خيارنا الأول وعلى الجميع العمل على تحقيقه".

من الغرف المغلقة إلى الغرف المفتوحة

توجه الحوثيون إلى الرياض على متن طائرة عمانية، بعد أيام من لقاء الحاكم الفعلي للسعودية ولي العهد محمد بن سلمان مع سلطان عمان في طريق عودته من قمة مجموعة العشرين في الهند، حيث لعبت عمان دورا كوسيط في الصراع.

وكتب علي القحوم، عضو المجلس السياسي للحوثيين، على منصة إكس، المعروفة سابقا باسم تويتر. "التفاوض موجود فيما يتعلق بالوساطة والجهود العمانية لتحقيق السلام في اليمن"،

وقال رئيس مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ماجد المذحجي، لوكالة فرانس برس إن زيارة الحوثيين "تشبه نقل العلاقة بين الحوثيين والسعودية من الغرف المغلقة إلى الغرف المفتوحة".

ومن خلال تنظيم محادثات في الرياض، فإن الجانبين "يضيفان الشرعية على هذه العلاقة ويمنحانها زخما إضافيا".

وأضاف "على المستوى السياسي، تعد خطوة متقدمة لإنهاء دور السعودية المباشر في اليمن واعتراف الحوثيين بدورهم كوسيط"، بالإضافة إلى كونهم أحد أطراف النزاع.

وتعززت التحركات نحو السلام في اليمن عندما أعلنت السعودية وإيران عن تقارب مفاجئ في مارس آذار بعد سبع سنوات من قطع العلاقات بينهما.

<https://www.news18.com/world/peace-in-yemen-saudi-hosts-iran-backed-houthi-rebels-to-end-decades-of-war-8578139.html>

المهاجرون الإثيوبيون عالقون في اليمن في ظل توقف جهود عودتهم إلى بلادهم

مايا ميسيكير



تقطعت السبل بمئات المهاجرين الإثيوبيين في اليمن الذي مزقته الصراعات، غير قادرين على العمل مقابل أجور أفضل وبدون وسيلة للعودة إلى ديارهم.

يتوجه عشرات الآلاف من الإثيوبيين إلى دول شبه الجزيرة العربية كل عام بحثًا عن فرص عمل أفضل. وفي كثير من الأحيان، يقومون برحلة محفوفة بالمخاطر، وينتهي بهم الأمر إلى الاتجار بهم والموت على طول الطريق.

وفي هذا السياق تقول رومان، التي ذهبت إلى السعودية لأول مرة في سن 18 عامًا، إنه على الرغم من حصولها على عمل مربح، إلا أن ظروف العمل كانت صعبة للغاية.

وأضافت رومان: "كان هناك اثنتان منا تعملان معًا ثم غادرت زميلتي في العمل". "عندما غادرت، كنت غارقة في الكثير من العمل، لم يكن هناك

راحة، ولم أكن قادرة على تناول الطعام، "لم أستطع حتى غسل ملابسني وقدمي". بعد ذلك، قالت: "هربت من المنزل".

المنظمة الدولية للهجرة توقف عمليات العودة

أوقفت المنظمة الدولية للهجرة، التي تشرف على العودة الإنسانية الطوعية من اليمن، مؤخرا عودة مهاجري منطقتي تيغراي وأمهرة الإثيوبية بسبب انعدام الأمن في المنطقتين.

ومع ذلك، لا تستطيع المنظمة الدولية للهجرة منع المهاجرين من العودة إلى إثيوبيا، لكنها لا تسهل حاليا عودتهم إلى منطقتي تيغراي وأمهرة.

واحتج مهاجرون إثيوبيون على هذا القرار أمام منشأة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة في مدينة عدن اليمنية الأسبوع الماضي، مما أدى إلى قتال ومقتل عدد غير مؤكد من الأشخاص.

وقال تيودروز تيرف، رئيس جمعية الأمهرة الأمريكية، وهي جماعة مناصرة لحقوق الأمهرة، إن القرار هو من جانب واحد للحكومة الإثيوبية وهو سياسة تمييزية، خصت المهاجرين الذين لديهم جذور عرقية أمهرة وتيغراي.

وأضاف: "يمكن إعادة هؤلاء الإثيوبيين إلى بلادهم، وتقديم الخدمات والإسكان والخدمات الأخرى التي يحتاجون إليها في أديس أبابا وأجزاء أخرى من البلاد". "لمجرد أنهم أمهرة لا يتعين عليهم العودة، ولا يتعين عليهم الذهاب إلى منطقة أمهرة، حيث يعيش الأمهرة في جميع أنحاء إثيوبيا".

انتهت الحرب التي استمرت عامين في منطقة تيغراي الإثيوبية في نوفمبر من العام الماضي، بعد توقيع اتفاق سلام بين قوات تيغراي والحكومة الفيدرالية.

وفي هذا العام، بدأ صراع آخر في ثاني أكبر منطقة في البلاد من حيث عدد السكان، وهي منطقة أمهرة، موطن ميليشيا إقليمية تعرف باسم فانو.

وفي أوائل أغسطس/آب، أعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ في منطقة أمهرة، في أعقاب قتال مفتوح.

ضعف الاقتصاد يدفع المهاجرين

قال ميساي مولوغيتا، الأستاذ المساعد في جامعة أديس أبابا، إنه يجب أن يكون هناك حل اقتصادي لثني المهاجرين عن القيام برحلات غير آمنة.

وقال: "على الرغم من وجود أسباب أخرى لمغادرة الناس، فإن معظمها يأتي من القضايا الاقتصادية". "إذا كانت هناك فرص عمل، وإذا كان هناك اقتصاد أكبر يمكن أن يستوعب الجميع، فقد تستمر الهجرة، ولكن سيكون من الممكن القيام بها بطريقة آمنة مهنياً."

<https://www.voanews.com/a/ethiopian-migrants-stuck-in-yemen-as-repatriation-pauses-/7270573.html>

ثانياً: ترجمات مختارة من



من تمهد الطريق لإنهاء الحرب

ذكرت مصادر حوثية لوكالة "شيبا إنتليجنس" يوم الاثنين أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد وافقت على مطالب السعودية بإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح على طول الحدود اليمنية السعودية، وأن طول هذه المنطقة العازلة يبلغ عشرين كيلومتراً.

وفي السابق، رفضت جماعة الحوثي فكرة إنشاء منطقة عازلة على الحدود السعودية اليمنية. ولكن وفقاً للمصادر، فإن الجماعة قد قبلت مطلب السعودية بإنشاء المنطقة العازلة.

وأشارت المصادر إلى أن الحوثيين طلبوا مبلغاً كبيراً من الرياض مقابل الموافقة على هذا الاتفاق، وأبدوا استعدادهم لمنع ومحاربة تهريب الأسلحة والمخدرات والقات من اليمن إلى السعودية، وعدم استضافة المطلوبين أو فتح معسكرات لمعارض نظام السعودية، كما حدث أثناء فترة الحرب.

وتعهدت جماعة الحوثي أيضاً بتسليم خرائط للألغام في المناطق الحدودية، خاصة في المنطقة العازلة، وأبدوا موافقتهم على أي تدابير عسكرية وأمنية تتخذها السعودية، بما في ذلك استخدام الطائرات العسكرية في حالة وجود تهديد جاد داخل المنطقة العازلة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات.

وإذا قامت جماعة الحوثي والسعودية بتوقيع هذا الاتفاق غير المعلن عنه، فسيكون ذلك بوابة للترتيبات الخاصة بتوقيع اتفاق شامل للسلام وإعادة الإعمار. وسيسبق اتفاق السلام الشامل وإعادة الإعمار إجراءات بناء الثقة بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة الحوثي، بما في ذلك تمديد وقف إطلاق النار ومعالجة القضايا الإنسانية

والاقتصادية، بما في ذلك دفع أجور الموظفين وتوزيع إيرادات النفط والغاز، وتوحيد البنك المركزي والعملة، وإطلاق سراح المعتقلين.

وتقول مصادر في المفاوضات الجارية إن وساطة صينية تتفق مع رؤية أمريكية بشأن تشكيل حكومة مشتركة في اليمن، وضرورة أن تنشئ جماعة الحوثي حزبًا سياسيًا، وإجراء انتخابات في البلاد.

<https://shebaintelligence.uk/a-buffer-zone-between-saudi-arabia-and-yemen-paves-the-way-for-ending-war>

إيران تسعى لإقناع موسكو بضم الحوثيين إلى مجموعة العمل الروسية الإرترية

تسعى إيران لإقناع روسيا بضم الحوثيين إلى مجموعة العمل الروسية الإرترية، التي تهدف إلى بناء مركز لوجستي استراتيجي على ساحل البحر الأحمر لتعزيز مصالح موسكو العسكرية والاقتصادية، وفقًا لمصادر موثوقة نقلتها وكالة "شيبا إنتلجنس".

وأشارت المصادر إلى أن هذه المحاولة الإيرانية جاءت بعد الجهود الدولية للحد من تهديدات الحوثيين المستمرة لخطوط التجارة الدولية في البحر الأحمر.

وقد حصلت وكالة "شيبا إنتلجنس" على معلومات حول تبادل الاتصالات بين قادة عسكريين حوثيين ووكالات المخابرات الإرترية خلال الأشهر القليلة الماضية.

وورد في تقرير استخباراتي سري أن رئيس أركان القوات البحرية الحوثية، منصور السعدي، قام بزيارة إلى إريتريا في 14 مارس عبر البحر، حيث التقى في 15 مارس بنائب رئيس المخابرات الإرترية ومدير مكتب الرئيس، وقدم لهم هدايا تتضمن ساعات فاخرة ونقود، يُذكر أن السعدي مُدرج على قوائم المطلوبين دولياً.

ولم يتناول التقرير الاتفاقيات بين الجانبين، لكن الجانب الحوثي عبر عن نيته في الاستثمار في إريتريا عندما التقى بالرئيس إسias أفورقي في 16 مارس من هذا العام.

وأفاد التقرير أنه بالتوازي مع هذه الزيارة، تم نقل شحنة أسلحة إيرانية من منطقة عدي في إريتريا إلى ميناء رأس عيسى في البحر الأحمر.

وإذا نجحت طهران في إقناع موسكو بتمكين الحوثيين على الجانب الآخر من البحر الأحمر إلى جانب الإرتريين، فستعود التأثيرات الروسية في أهم ممر مائي في العالم، باب المندب، وسيكون ذلك على حساب علاقاتها مع دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي تجاور اليمن.

وفي يوليو 2023، عين الرئيس الروسي ماكسيم أوريشكين رئيسًا لمجموعة العمل الروسية الإرترية خلال اجتماعه مع الرئيس الإرتري في قمة روسيا الأفريقية في سانت بطرسبرج.

ويعد البحر الأحمر منطقة استراتيجية بالنسبة لروسيا، حيث يمر عبرها 24٪ من صادرات النفط الروسية. ولهذا السبب تعمل موسكو على إقامة مركز استراتيجي على ساحل إريتريا.

وذكر التقرير السنوي لعام 2022 الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن صادرات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا بلغت 18٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية.

وفي يوليو 2022، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على مذكرة جديدة للعقوبات البحرية الروسية تنص على أن روسيا ستنشئ نقاط دعم للسفن في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وعلى الرغم من جهود إيران لتحسين صورة الحوثيين أمام روسيا، إلا أن موسكو ترفض الاعتراف بشرعية المجلس السياسي الحوثي الذي يدير مناطق واسعة في شمال اليمن. وبدلاً من ذلك، تهتم روسيا بعلاقاتها مع السعودية، التي اتخذت موقفاً محايداً في النزاع في أوكرانيا، وتسعى إلى التقارب العلني مع إيران من خلال وساطة صينية.

<https://shebaintelligence.uk/iran-seeks-to-persuade-moscow-to-include-houthis-in-russia-eritrea-working-group>

هل قام الحوثيون باختراق الاتصالات البحرية لتقديم معلومات مضللة؟

أفاد مسؤول أمني في خفر السواحل اليمني لوكالة "شيبا إنتيليجنس" أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد استخدمت أجهزة التشويش واخترقت أنظمة الاتصالات البحرية لتقديم معلومات مضللة.

وقال المسؤول الأمني: "تقوم ميليشيا الحوثي بتشغيل أنظمة اتصالات بحرية تخترق اتصالات السفن القادمة إلى بعض الموانئ وتوجهها إلى وجهات مختلفة أو تقدم لها معلومات غير صحيحة. وقد حدث ذلك في موانئ عدن والمكلا خلال الأسابيع القليلة الماضية."

وفي يوم الخميس، كشف مركز عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة (UKMTO) أن كياناً ما قام بانتحال هيئة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن (UNVIM) لتوجيه السفن التجارية من ميناء عدن الذي تسيطر عليه الحكومة المعترف بها دولياً إلى ميناء الحديد الذي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون). وعليه، حذر مركز عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة UKMTO السفن بأخذ الحيطة والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة.

وقد رفض المسؤول اليمني تقديم أي معلومات مفصلة حول التحذير الرسمي لمركز عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة UKMTO.

ومع ذلك، تتبعت وكالت "شيبا إنتيليجنس" أهم أنشطة الاختراق التي حدثت في أنظمة الاتصالات البحرية خلال الأشهر السابقة. ففي 15 يونيو، تم اكتشاف أن نظام تحديد المواقع (GPS) لسفينة تعرض للتشويش أربع مرات عندما كانت تمر بجزيرة زقر اليمنية في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب.

ووفقاً لمركز الملاحة في خفر السواحل الأمريكي ووزارة الأمن الداخلي، تم مراجعة الظروف الجوية في الفضاء، وتم اكتشاف أن الظروف الجوية في الفضاء من غير المرجح أن تؤثر على أداء نظام GPS للسفينة في ذلك الوقت، مما يعني أن التشويش كان ناتجاً عن كيان معين، وفقاً للمركز الأمريكي.

في حين حدثت واقعة مماثلة ثمانية مرات في ميناء جيزان في المملكة العربية السعودية في 8 فبراير.

وفي أغسطس من هذا العام، اعترف الرئيس المعين من قبل الحوثيين، مهدي المشاط، بأنهم منعوا سفينتين قادمتين إلى ميناء عدن لـ "نهب الغاز المحلي"، مشيرًا إلى أنهم أبلغوا أصحاب السفينتين (سينمار جين) و (بوليفار) بأن سفنهم ستتعرض لهجوم إذا قاموا بأخذ الغاز اليمني.

مصادر حكومية يمنية أفادت لوكالة "شيبا إنتليجنس" بأن سفينة الغاز بوليفار لم تصل إلى موانئها، ولكنها أكدت أن الحوثيين قاموا باختراق نظام الاتصالات لسفينة سينمار ريجنت، التي أطلق عليها الحوثيون اسم سينمار جين.

وعندما تتبعت وكالة "شيبا إنتليجنس" مسار سينمار ريجنت، اتضح أن السفينة وصلت في 8 سبتمبر إلى ميناء خور الزبير في العراق. وتعد هذه السفينة ناقلة للغاز المسال تم بناؤها في عام 1999 وتبحر حاليًا تحت علم الهند.

<https://shebaintelligence.uk/have-houthis-hacked-maritime-communications-to-provide-misleading-information>

الإمارات تسرع بصمت في أعمال البنية التحتية لمدرج طيران عبد جزيرة عبد الكوري في اليمن

أظهرت صور الأقمار الاصطناعية أن الإمارات قد سرعت في أعمال البنية التحتية لمدرج طيران بطول 2.5 كيلومتر على جزيرة عبد الكوري في أرخبيل سقطرى اليمني في المحيط الهندي.

يأتي ذلك في ظل تصاعد التوترات فيما يتعلق بالأمن البحري في المنطقة، مع نشر الولايات المتحدة قوات جديدة لمواجهة الأنشطة الإيرانية التي تؤثر على الملاحة الدولية.

وقد ذكرت مصادر محلية لوكالة "شيبا إنتليجنس" أن العمال وصلوا في أغسطس عبر مروحيات وسفن صغيرة إلى جزيرة "عبد الكوري" لتسريع الأعمال على مدرج المطار. وتبلغ المسافة بين الميناء، حيث ترسو قوارب الصيادين، والمطار تقريباً 25 كيلومتراً.

بدأت الإمارات العمل على المدرج في عام 2021. ووفقاً للمصادر، تقدم العمل ببطء وثبات بين منتصف ونهاية عام 2022. ومع ذلك، استأنفت الإمارات أنشطة البناء على المدرج في يوليو، وما زالت الأعمال مستمرة حتى سبتمبر 2023، وفقاً لصور الأقمار الاصطناعية التي حصلت عليها وكالة "شيبا إنتليجنس".

وتظهر صور الأقمار الاصطناعية أن الإمارات قامت بإنشاء طرق غير معبدة في الجزء الشمالي من الجزيرة خلال الأشهر القليلة الماضية، وتم ربطها بمعسكرات عمل وموقع المدرج.

تم بناء المدرج الجديد بجوار مدرج طيني قديم، ولكن المدرج الجديد يبلغ طوله حوالي 2.5 كيلومتر، وسيستوعب طائرات مقاتلة أكبر وطائرات شحن عسكرية.

ومنذ بداية العام، قامت الإمارات ببناء مستودعات ومباني قرب مدرج المطار.

وفي حين تقوم الإمارات ببناء البنية التحتية شمال عبد الكوري، يقطن السكان المحليون الجزء الجنوبي. تبلغ مساحة الجزيرة 133 كيلومتر مربع، ويعتمد معظم السكان، الذين يقل عددهم عن 600، على الصيد. وفي فبراير من هذا

العام، بدأت الأنباء تنتشر عن نزوح السكان المحليين، ومع ذلك، لم يتم التحقق بشكل مستقل من هذه الأخبار.

وفي عام 2020، قبل بدء أعمال المدرج، أفاد باحثون على مواقع إلكترونية أمريكية وفرنسية بأن "الإمارات تعمل على خطة لإقامة قواعد تجسس على جزيرة سقطرى اليمنية" لمراقبة الملاحة الدولية في المحيط الهندي، بما في ذلك التحركات الإيرانية.

<https://shebaintelligence.uk/uae-stealthily-quickens-work-on-runway-on-yemens-abd-al-kuri-island-video>